

تقرير

بدء العدّ العكسي للعقوبات الأميركية على حزب الله

مع بدء العدّ العكسي لصدور الآليات التنفيذية لقانون العقوبات الأميركية على حزب الله، عادت المخاوف مجدداً من احتمال تأثر الساحة الداخلية بهفاعيك هذا القانون وارتداداته

هيام القصيفي

في غمرة الانشغال الداخلي بالملفات العالقة، لا يزال ملف العقوبات الأميركية على حزب الله عالقاً، وسط تجدد المخاوف من أن يصبح متفجراً إذا نجحت حملة الضغوط من أوساط أميركية معارضة لحزب الله في فرض آليات تنفيذية صارمة تجاه الحزب.

ولم تلغ جولة الوفد البرلماني، ثم زيارة وزير المال علي حسن خليل لواشنطن، المحاذير الداخلية لتداعيات قانون العقوبات المالية الأميركية، وآلياته المحتملة، في ظل معلومات بعض المطلعين على نقاشات أميركية داخلية بأن لا أجوبة صريحة وواضحة أعطيت لزوار واشنطن، بل مجرد تلميحات حول الحفاظ على الاستقرار اللبناني من دون الغوص في الخطوات التي تستتبع مثل هذه التشريعات التي تعنى بها أكثر من وزارة أميركية، كالعدل والخزينة والخارجية، ولجان متخصصة، ويتم التنسيق بينها لوضعها موضع التنفيذ، علماً بأن القانون الذي وافق عليه الكونغرس جاء بموافقة الحزبين

الجمهوري والديموقراطي، ووقع عليه الرئيس بارك أوباما في كانون الأول الفائت، ما يعني أنه يحظى حتى الآن بتأييد شبه واسع، رغم الزيارات الرسمية التي حملتا إلى لبنان انطباعات عن «تفهم» الشخصيات الأميركية التي التقاها وزير المال والنواب اللبنانيون، من دون وعود عملية ما دام القانون قد صدر وأصبح ملزماً. والمخاوف المتجددة في الأيام الأخيرة، من أن تكون الآليات المرتقبة تحمل صيغاً متشددة في التعامل الأميركي مع حزب الله، لا تزال تتلمس آفاق المرحلة المقبلة في حال صدور الآليات تبعاً، ومدى تكيف الحزب معها وكذلك الإدارات اللبنانية المختصة، خصوصاً أنه لا يمكن لأي طرف التكهن بها وبما تحمله فعلياً، إذ إنها يمكن أن تتأثر بالضغوط التي تمارس على الإدارة الأميركية، وخصوصاً من جانب الذين يشكلون قوة معارضة لحزب الله ولإيران واتفاقها مع الولايات المتحدة. وما رشح لأوساط لبنانية من الأجواء الأميركية المعنية انطباعات سلبية حول الخطوات اللاحقة التي يجب على الرئيس الأميركي إيصالها للكونغرس،

يتابع «صاحب القانون» الضغوط على الإدارة الأميركية لجعله نافذاً بكل مفاصله

إذ يحدد القانون مهلاً تتراوح بين 90 و120 يوماً على توقيع القانون لتحديد قواعد معاقبة المؤسسات التي تتعامل مع الحزب وإعلام الكونغرس بتقارير عن أنشطة الحزب والدول والجهات التي تدعمه والحكومات التي تعمل على وقف أنشطته وغيرها من الخطوات التنفيذية، علماً بأن المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إيرنست كان قد رأى، لدى توقيع أوباما، أن القانون «يكثف الضغط على منظمة حزب الله الإرهابية ويقدم للإدارة وسائل إضافية تمكنها من استهداف الشرايين المالية للحزب». وتتوقع جهات متابعه أن يكون صدور هذه الآليات مقدمة لعقوبات متشددة وآليات تطبيقية صعبة تطاول أكثر من مجال حيوي، يمكن أن ينعكس على قطاعات متعددة سياسية ومالية وإعلامية. وهذا الأمر في حال كان تصاعدياً قد يشكل عاملاً مقلقاً ومساعداً على إثارة التوترات الداخلية، في ضوء الأسئلة حول كيفية رد حزب الله على محاولات تطويقه، لا سيما بعد العقوبات الخليجية عليه والدفع في اتجاه خطوات تصعيدية ضده حتى من الاتحاد الأوروبي.

وتستند المخاوف اللبنانية في جزء منها إلى معلومات من واشنطن، وفي جزء منها أيضاً إلى نقاشات وشهادات تليبت أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس النواب الأميركي الأسبوع الماضي، وهي تعطي إشارات واضحة عن التوجه الأميركي حيال هذا القانون والقيام بحملة ضغط لوضعه موضع التنفيذ عبر الآليات المطلوبة، إذ استأثرت شهادة مدير برنامج ستاين لمكافحة الإرهاب



التشدد في فرض هذه العقوبات لتطويقه. أما الثاني فربط بين الجيش اللبناني وحزب الله، وبزّره وقف الهبة السعودية، ودعا إلى التشدد في العقوبات على الحزب، رافضاً فكرة التذرع بأن العقوبات يمكن أن تهدد الاقتصاد اللبناني، وأيد حثّ الاتحاد الأوروبي على إعلان حزب الله بجناحه العسكري والسياسي حزباً إرهابياً، علماً بأن

والاستخبارات في معهد واشنطن، ماثيو ليفيت، الذي يكتب دوماً عن ضرورة محاربة حزب الله والتشدد في التضييق عليه، والباحث في «مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات»، طوني بدران، بحيز من الاهتمام اللبناني، فالاول عرض بإسهاب وضع حزب الله، وركز على أهمية وقف نشاطاته المالية في بيروت وخارجها، متمسكاً بأهمية

فضيحة الإنترنت: محاولة للتلفي بإشكال الزعرور

المشهد السياسي



حزب: الهدر يفوق 200 مليون دولار (هيليم الموسوي)

حطت فضيحة الإنترنت مجدداً في لجنة الإعلام والاتصالات النيابية أمس، والاستماع إلى خلاصات المشاركين في الاجتماع بثبت وجود تضارب كبير في المصالح ووجهات النظر. فالمعنيون مباشرة في هذا الملف هم: وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، القضاء العسكري، المدعي العام المالي، مدعي عام التمييز، أوجيرو، الكتل النيابية، والشركات. الداخلية لم تشارك في اجتماع أمس، في ظل اعتقاد بعض النواب أن الوزارة محرجة تجاه عبد المنعم يوسف وأوجيرو.

علماً أن وزير الاتصالات بطرس حرب، حاول تحميل «الداخلية» جزءاً من المسؤولية بسؤاله العلني عن كيفية دخول الأجهزة والمعدات المستخدمة في شبكة الإنترنت غير الشرعي، مؤكداً عدم اتهامه الجمارك أو الجيش أو القوى الأمنية بأي شيء: «إذا كان هناك

ضابط ما أو عسكري متواطئ أو مرتش أو فاسد غرض النظر عن تلك المخالفات، فالتحقيق جارٍ لتحديد المسؤوليات». أما القضاء العسكري، فيركز على الخروقات الإسرائيلية، والاعتداء على القوى الأمنية في ظل وجود تقرير رسمي من أوجيرو يؤكد الاعتداء على القوى الأمنية في أثناء مصادرة معدات موجودة في محطة الزعرور. واللافت هنا أن وزير الدفاع قال أمس إن القضاء العسكري لم يتسلم تقارير فنية من أوجيرو وينتظر هذه التقارير ليبنى على أساسها، ثم قال إن القضاء تسلّم تقرير أوجيرو، لكن لم يتمكن من إثبات حصول الاعتداء لعدم كفاية الدليل.

والغريب هنا بحسب مصادر مشاركة هو تلهي المجتمعين والإعلام بحصول الاعتداء أو عدمه، فيما المشكلة الرئيسية تكمن في وجود الشبكات أكثر

من أي شيء آخر. وعلى صعيد الكتل: «المستقبل» يدعمون عبد المنعم يوسف من جهة، ويريدون الاستمرار في القضية. كتل التغيير والإصلاح يحتمل عبد المنعم يوسف المسؤولية أولاً وأخيراً. وشنّ النائبان عباس الهاشم ونيل نقولا هجوماً على يوسف، وفتحوا ملف شبكة الفاير أوبنكس. النائب وليد جنبلاط يريد الاستمرار في متابعة القضية، مركزاً على مسؤولية يوسف وحزب، ولم يدل ممثله الوزير علاء الدين ترو بدلوه أمس في انتظار إنجائه بحثاً تفصيلياً بهذا الخصوص يفترض أن يكون جاهزاً في الجلسة المقبلة. أما القوات فغائبة رغم مشاركة النائب أنطوان زهرا كمتفرج فقط. أما حركة أمل وحزب الله، فقد وضعا هذه القضية في خانة الملفات الاستراتيجية التي لا يجوز التساهل أبداً فيها، في ظل تأكيدات مصادر 8 آذار أن المشكلة